بجميع الديون التي على الميت فلا تفوز المرأة بجميع ما أخذته بل تقسم التركة بينها وبين بقية الغرماء الديون بالمحاصة وستر دمنها ما زاد على حصتها بالمحاصة وجميع التركة مرهونة بالديون المذكورة والله أعلم

كتاب الحجر

والتغليس ودعوى البلوغ لاولاية للام على الصغير وكذا الاوكاية لسائر العصبة كالاخ والعم ثم الانفاق من مال الطفل في تأديبه وتعليمه وان لم يكن لهم عليه ولاية كأنه قليل فسوحي به قال في المجمع ومثله المجنون والسفيه قوله شيخ الاسلام مسألة اذا نشأ على نسأن دين حال وله مال بين عقار وغيره فأمر الحاكم ببيعه فلم يوجد راغب يشتريه بيعن مثله في ذلك الوقت لم يجبر على بيعه بدون ثمن مثل بلا اختلاف بل يصبر حتى يشتريه بيعن مثله مسألة رجل اشترى جارية فاحبلها ثم مجن عليه قبل اداء الدين هل للبائع الرجوع في الجارية دون ولدها الجواب نعم له ذلك والله اعلم هنووي مسألة السفيه بعد الرشد وليه القاضي يزوجه ويأذن له بالتزويج مسألة رجل وصى على ايتام وله اولاد وعيال وهم ملاك مشترك وهم يأكلون كلهم جميعا منه ويصنف الوصي ويطعم من المشترك الذي بينه وبين الايتام هل يجوز له ذلك الجواب يجوز له ذلك بشرط ان لا يكون على الايتام حيف هنووي مسألة في الاخ المتفق اذا اشترى شيأ لاصله القاصر لغبطة ظاهرة هل يجوز له ذلك ويصح الشراء المذكور والحال ان الاخ ليس بوصي ولا قيم وهل للاصغر من العصبات عند عدم الاب والجد قبول الهبة للقاصر واذا قلتم بالقبول فهل بعد القبول للواهب الرجوع ام لا فيملكها القاصر اجاب الشيخ نجم الدين بن الفصيح الاخ المتفق او غيره وسائر العصبات ليس احد منهم وليا للاصغر القاصر فلا يرجح من المذكورين شراء له ولا قبول هبته لان الولي الاصغر عند عدم الاب والجد الحاكم او من ينصبه فان كان الاخ المشترى او القابل للهبة منصوبا من جهة الحاكم صح شراؤه وقبوله وان لم يكن كذلك فهما باطلان والمشترى والموهوب لم يملكا ما لكن ذكر النووي في تحفته ان للعصبة كالاخ والعم الانفاق من مال الطفل في تأديبه وان لم يكن لهم عليه ولاية لكونه قليلا فسوحي به وقال الجرجاني اذا لم يوص احد من الاولياء الى الحاكم فعلى المسلمين النظر في مال الصبي والمجنون وتوفر حفظه لهما فيستفاد من كلام النووي انه ليس للعصبات تصرف الا فيما ذكر للمسامحة ومن كلام

الجرجاني

الجرجاني ان لهم النظر في المال عند عدم الحاكم كسائر المسلمين لكن ينبغي تقديمهم اذا كان لهم تأهل لوفور شفقتهم على غيرهم من الاجانب والله اعلم مسألة رجل لم يدخل بامرأته متزوجة هل لابيها المجبر عليها اذا كانت صالحة لدينها ودنياها واذا كانت صالحة لدنياها لا لدينها هل لابيها المجبر عليها ايضا واذا كانت كذلك فهل له مطالبة زوجها باهل لها من صداقها اجاب الشيخ زكريا ان بلغت صالحة للامرين فلا مجبر عليها لابيها ولا لغيره وان فسقت بعد وان بلغت صالحة لدنياها فقط فالمجبر عليها لابيها وحيث ثبت له الجبر فله المطالبة استقلالا // وحيث لم يثبت فلا مطالبة له الا اذا ذنها والله اعلم مسألة فيمن بلغ تارك الصلاة او غير رشيدا ولم يحجر عليه قبل البلوغ ولا بعده وليس له اب ولا جد هل يصح تصرفه امها وما المراد بالسفيه المهمل واذا كان الاب تارك الصلاة او فاسقا فهل يحجر على ولده امها اجاب الشيخ زكريا من بلغ غير رشيد لا يصح تصرفه ومن بلغ رشيدا ثم طرأ عليه السفه صح تصرفه قبل الحجر عليه وهو السفيه المهمل والاب الفاسق لا ولاية له فليس للحجر على ولده وانما يحجر عليه قاض ونحوه من ولاة حبا وحاكم والله اعلم مسألة فقيه توفي ابن له صغير ان لم يخلف الله لو مات ولم يخلف مالا ولم يكن ثم حاكم امين وأوصى حاز للامين من اقاربه بيع ماله بالمصلحة والغبطة كما تقدم الخارج او الاشراف على الموار وجور السلطان هو من الانوار مسألة اذا ادعى الصبي بلوغا بانبات ممكن بان استكمل تسع سنين صدق في ذلك ولا يحلف عليه وان فرض ذلك فخصومة لان ذلك لا يعرف الا منه وكانه ان كان صادقا فلا حاجة الى يمينه والا فلا فائدة فيها لان يمين الصبي غير منعقدة وكالاء منا في ذلك المحض وان ادعاه سبن كلفي بينة لامكانها هو ثم المنهج وقال في شرح الروض البلوغ يحصل اما باستكمال خمسة عشر سنة قمرية بتحديديه او بخروج المني لامكانه واقله ابن وقته امكانه تسع سنين قمرية والظاهر انها بقريب كما في المحض ولو ادعى البلوغ به وادعت العصبة البلوغ بالمحيض صدقا بلا يمين ولو في خصومة لانه لا يعرف الا من جهتها وقال في الاقرار ويصدق في الشيخوخة في دعوى البلوغ بالاحتلام الممكن في الذكر وغيره او الحيض الممكن بلا يمين فيهما وان فرض ذلك في خصومة لانه لا يعرف الا من جهته وكانه ان كان صادقا فلا حاجة الى اليمين والا فلا فائدة فيها لان يمين الصبي غير منعقدة وكما يقبل قوله في دعوى البلوغ بالسن الآيسية ولو كان غريبا لامكانها هو مسألة لو قال ابن عشر سنين بلغت بالاحتلام فانه يصدق ويسقط عنه سلطان الولي وقال الرملي في شرح المنهج لو قال كنت يوم اقرار